

المحاضرة 08: المذهب المالكي (02)

الهدف: تبين الأصول العامة للاستنباط التي يقوم عليها المذهب، والتعريف بمدارس المالكية وخصائصها، وأشهر مصنفات المذهب .

أصول الاستنباط العامة عند المالكية

يعد مذهب الإمام مالك أكثر المذاهب أصولاً، وإن كان الإمام لم ينص بالتفصيل على أصوله التي اعتمدها، وجعلها مصادر تؤخذ الأحكام الشرعية منه.

- **الكتاب الكريم:** مراعيًا ترتيبه -وكذا السنة النبوية- من حيث الوضوح; بتقديم نصوصه ثم ظواهره ثم مفهوماته.

-**السنة النبوية:** متواترها، ومشهورها، وأحاديثها. والمشهور من مذهب مالك: قبول الحديث المرسل، والاحتجاج به ولكن ذلك مشروط عنده بكون المرسل ثقة، عارفاً بما يرسل; فلا يرسل إلا عن ثقة.

-**الإجماع:** مذهب الإمام مالك أن إجماع المجتهدين من هذه الأمة في عصر من الأعصار على حكم شرعي حجة.

-**القياس:** كان من مذهب الإمام مالك العمل بالقياس على ماورد فيه نص من الكتاب والسنة، وإلحاق الفروع بالأصول في الحكم.

-**عمل أهل المدينة:** وهذا الأصل اختص الإمام مالك باعتماده دون غيره من أئمة المذاهب، وقد احتج مالك به في مسائل يكثر تعدادها.

-**قول الصحابي:** والمراد به: قوله الذي قاله عن اجتهاد، ولا يُعلم له مخالف من الصحابة، ولم يشتهر، أو لم يعلم هل اشتهر أم لا.

-**شرع من قبلنا:** والمراد به: الحكم الثابت في شريعة أحد الرسل عليهم السلام- بنص من القرآن الكريم، أو السنة الصحيحة، ولم يدل الدليل في شرعنا على نسخه، ولا على إقراره.

-**المصالح المرسلة:** وهي: المصالح المطلقة من الاعتبار والإلغاء; أي: التي لم يرد عن الشارع أمر بجلبها، ولا نهي عنها; بل سكت عنها.

-**الاستحسان:** والاستحسان الذي اعتمده الإمام مالك في الفقه والفتوى معناه: القول بأقوى الدليلين; وذلك أن تكون الحادثة مترددة بين أصليين، وأحد الأصليين أقوى بها شبيهاً وأقرب، والأصل الآخر أبعد - إلا مع القياس الظاهر، أو عرف جارٍ، أو ضرب من المصلحة، أو خوف مفسدة، أو ضرب من الضرر والعذر; فيعدل عن القياس على الأصل القريب، إلى القياس على ذلك الأصل البعيد.

-**سد الذرائع:** ومعناه: منع ما يجوز; لئلا يتطرق به إلى ما لا يجوز

-الاستصحاب: وهو نوعان:

الأول: استصحاب العدم الأصلي; ويسمى البراءة الأصلية, البقاء على عدم الحكم حتى يدلّ الدليل عليه; لأن الأصل براءة الذمّة من لزوم الأحكام.

والثاني: استصحاب الحكم الشرعي; وهو: استصحاب ما دلّ الشرع على ثبوته لوجود سببه. ومنه قول الفقهاء: الأصل بقاء ما كان على ما كان؛ حتى يدلّ الدليل على خلاف ذلك.

مدارس المذهب المالكي: يمكن حصرها في المدارس التالية:

-المدرسة المدنيّة:

وهي المدرسة الأم, ويمثلها الأفاضل من تلامذة مالك المدنيين; من أمثال: عثمان بن عيسى بن كنانة (ت ١٨٦هـ) وعبد الله بن نافع الصائغ (ت ١٨٦هـ); والمغيرة المخزومي (ت ١٨٨هـ) وابن الماجشون, ومطرف بن عبد الله الهلالي (ت ٥٢٠هـ).

وتميزت هذه المدرسة بالتزامها منهج الاعتماد على الحديث النبوي – بعد القرآن- مرجعا للأحكام, دون نظر إلى كون عمل الصحابة والتابعين موافقا له, أو غير موافق.

-المدرسة المصرية:

تعدّ المدرسة المصرية أول مدرسة مالكية تأسست بعد مدرسة المدينة; وذلك بجهود كبار تلاميذ الإمام مالك; الذين رحلوا إلى مصر; ليعلموا النَّاس; كعثمان بن الحكم الجذامي (ت ١٦٣هـ), وعبد الرحمن بن خالد

الجُمحي (ت ١٦٣هـ); اللذين يعتبران أول من قدم مصر بمسائل مالك, ومن بعدهما: طيب بن كامل اللخمي (ت ١٧٣هـ), وسعيد بن عبد الله المعافري (ت ١٧٣هـ), وغيرهم عن هؤلاء العلماء أخذ أقطاب هذه المدرسة, ومؤسسوها الحقيقيون; كابن القاسم (ت ١٩١هـ), وأشهب (ت ٢٠٣هـ), وعبد الله بن عبد الحكم (ت ٢١٤هـ); قبل رحلتهم إلى مالك.

تتميز هذه المدرسة باعتماد السنّة الأثرية مع السنّة النبوية, والأخذ بالحديث النَّويّ الذي يؤيده عمل أهل المدينة, وهو المنهج الذي ساد المذهب المالكي, وتبنّته أكثر مدارسها.

-المدرسة العراقية:

ظهرت بالبصرة على يد بعض من كان بها من تلاميذ مالك; أمثال: عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ), وعبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢٠هـ) وبعض من درسوا على كبار أصحاب مالك المدنيين; كيعقوب بن أبي شيبه (ت ٣٢٠هـ), وأحمد بن المعذل الراهب, ونظرا لتأثر هذه المدرسة بالبيئة الفقهية في العراق; التي كان منهج أهل الرأي هو السائد فيها.

تميزت طريقة العراقيين -كما يطلق عليها المالكية المتأخرون- بميلها إلى الاستدلال الأصولي, والتحليل المنطقي للصور الفقهية, فضلا عن اهتمامها بالتقعيد الفقهي, وبالتخريج وجمع النُّظائر.

المدرسة المغربية

تأسست هذه المدرسة على يد تلاميذ الإمام مالك الوافدين إليه منها، والذين يربو عددهم على الثلاثين تلميذاً.

وكان من أبرزهم علي بن زياد (ت ١٨٣هـ) وعبد الرحيم بن الأشرس، والبهلول بن راشد (ت ١٨٣هـ) وعبد الله بن غانم (ت ١٩٠هـ)؛ الذين يمثلون حجر الأساس في هيكلية المذهب المالكي بالمغرب. ثم جاء بعدهم تلميذا ابن زياد: أسد بن الفرات (ت ٢١٣هـ) الذي كان له أعظم الأثر في تدوين فقه المدرسة؛ من خلال كتابه (الأسدية، وسُحَنون) (ت ٢٤٠هـ)؛ الذي غلب المذهب في أيامه، بعد أن أنتجت هذه المدرسة بتعاونها مع المدرسة المصرية ذاك الأثر الفقهي الخالد (المدونة)؛ أملاها ابن القاسم بمبادرة من أسد بن الفرات، وتحرير سحنون وتدقيقه، وتولت المدرسة التونسية القيروانية ضمان الحياة لها بنشرها وتدريسها. ثم خلف هؤلاء كوكبة أخرى من أبرزهم: أبو بكر اللباد (ت ٣٣٣هـ) أحد حفاظ المذهب، وابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ)؛ الذي استطاع أن يجمع ما تناثر من روايات وآراء لأئمة المذهب في كتابه الكبير: النوادر والزيادات، وغيرهم كثير.

وتتميز هذه المدرسة بالعناية بتصحيح الروايات، وبيان وجوه الاحتمالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار التي رواها الإمام من حيث دلالتها على الأحكام الشرعية، وضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع؛ وذلك لأن هذه المدرسة تعتبر نتاج المدارس السابقة؛ ولذلك حاولت جمع ميزات تلك المدارس كلها.

المدرسة الأندلسية

كان أهل الأندلس منذُ فُتِحَت على رأي الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، إلى أن جاءهم مؤسس المدرسة المالكية بها: زياد بن عبد الرحمن، الملقب بشبظون (ت ١٩٣هـ)؛ أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس؛ متفقها بالسماع منه.

ويرجع الفضل في تثبيت مذهب مالك في الأندلس إلى يحيى بن يحيى تلميذ زياد، قبل أن يرحل إلى الإمام مالك؛ فقد كان المستشار الأول للخليفة عبد الرحمن بن الحكم، وكان الخليفة لا يستقضي قاضياً، ولا يعقد عقداً إلا عن رأيه؛ فمكّن للمذهب وأهله. ثم حمله بعده تلميذه العتبي (ت ٢٥٤هـ)؛ الذي أخذ عنه كما أخذ عن الإمام سحنون، ثم دون مستخرجه؛ التي جمع فيها أقوال مالك وأصحابه؛ فاعتنى بها أهل الأندلس، وعكفوا عليها، واعتمدوها، وهجروا ما سواها.

وقد استمرت هذه المدرسة إلى أن سقطت الأندلس سنة (ت ٨٩٧هـ)؛ حيث هاجر علماءها إلى شمال إفريقيا، وتركزت إقامتهم غالباً في فاس (بالمغرب، والقيروان بتونس)؛ فغابت المدرسة الأندلسية عن بلدائها الأندلس، ولكن بقي حضورها العلمي ماثلاً من خلال انصهارها مع مدرسة المغرب.

وهذه المدرسة تُعد في آرائها الفقهية امتداداً علمياً للمدرسة التونسية؛ لقوة الاتصال بين المدرستين، وتداخل نشاطهما العلمي؛ ولهذا فإن العلماء المغاربة في اصطلاح المتأخرين: يُشار بهم إلى علماء من كلا المدرستين.

أشهر مصنفات المذهب :

أهم هذه الكتب وأكثرها اعتماداً ما يلي:

- **الموطأ**: لإمام المذهب مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، وهو كتاب المذهب الأول، وقد جمع فيه بين الفقه والحديث، وبناه على تمهيد الأصول للفروع.
- **المدونة**: لسحنون بن سعيد التَّنُوخي (ت ٢٤٠ هـ)، وهي أصل الفقه المالكي وعمدته، وأشرف ما صُنِّف فيه من الدواوين؛ ولهذا فهي مقدمة على غيرها بعد الموطأ.
- **الواضحة في السنن والفقه**: لعبد الملك ابن حبيب السلمي (ت ٢٣٨ هـ) ثانية الأُمهات والدواوين، جمعها مؤلفها من رواياته عن ابن القاسم وأصحابه، وانتشرت في بلاد الأندلس، واعتنى بها أهلها، وشرحها ابن رشد.

- **المستخرجة من الأسمعة العتبية**: لمحمد بن أحمد العتبي (ت ٢٥٥ هـ) ثلاثة الأُمهات والدواوين، وهي سماعات جمعها العتبي من مالك، وأضاف إليها الكثير من المسائل الفقهية، وقد حازت القبول عند العلماء؛ حتى هجروا كتاب الواضحة، واعتمدوها.

- **الموازية**: لمحمد بن إبراهيم، المعروف بابن المواز (ت ٢٦٩ هـ)، رابعة الأُمهات والدواوين، وهي من أجل كتب المالكية؛ حتى إن القاسمي فضلها على سائر الأُمهات، وتعد سماعات ابن المواز وأراؤه قمة ترجيحات المدرسة المالكية المصرية في هذا الطور.

- **المجموعة**: لمحمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت ٢٦٠ هـ)، وقد اعتبرت خامسة الدواوين؛ إذ هي كتاب رجل أتى بعلم مالك على وجهه.

- **المبسوط في الفقه**: لأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢ هـ)، سادس الدواوين، ومنه تعرف طريقة البغداديين في الفقه والتأليف.

-- **مختصرات عبد الله بن عبد الحكم** (ت ٢١٤ هـ) وهي المختصر الكبير؛ اختصر فيه سماعاته عن أشهب، والمختصر الأوسط، والمختصر الصغير، وعلى سماعات ابن عبد الحكم ومروياته بعد الموطأ معول المدرسة العراقية

- **التفريع**: لابن الجلاب (ت ٣٧٨ هـ) وهو من أجل كتب المالكية.

- **كتب ابن أبي زيد القيرواني** (ت ٣٨٦ هـ)؛ واشتهرت من مؤلفاته ثلاث: الرسالة، والنوادر والزيادات، ومختصر المدونة.

- **عيون الأدلة**: لأبي الحسن ابن القصار (ت ٣٩٨ هـ)

- **التلقين**: القاضي عبد الوهاب بن نصر (ت ٤٢٢ هـ)

- **تهذيب المدونة**: لخلف بن سعيد البراذعي (ت ٤٣٨ هـ)

- **الجامع لمسائل المدونة والأُمهات**: لأبي بكر ابن يونس الصقلي (ت ٤٥١ هـ)

- المنتقى شرح الموطأ: لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) من أحسن الكتب المؤلفة في المذهب, وهو في حقيقته موسوعة فقه مقارن.
- التبصرة: لأبي الحسن علي بن محمد اللخمي (ت ٤٧٨هـ)
- كتب ابن رشد الجد: أبي الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ) البيان والتحصيل، المقدمات الممهدة، وفتاوى ابن رشد.
- كتاب التنبيهات: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)
- عقد الجواهر الثمينة: لأبي محمد عبد الله بن نجم بن شاس (ت ٦١٠، أو ٦١٦هـ)
- الذخيرة: لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)
- الجامع بين الأُمهات (مختصر ابن الحاجب) عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦هـ)
- شروح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: ومن أهمها:
- *شرح أبي الحسن الصغير على الرسالة: لعلي بن محمد الزرويلي(ت ٧١٩هـ)
- *شرح ابن ناجي: قاسم بن عيسى (ت ٨٣٨هـ)
- *تحرير المقالة: لأبي العباس أحمد بن محمد القلشاني (ت ٨٦٣هـ)
- *شرح زروق: أحمد بن أحمد بن محمد (ت ٨٩٩هـ)
- *كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: لعلي بن محمد المئوفي (ت ٩٣٩هـ)
- *الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: لأحمد بن غنيم النَّفراوي (ت ١١٢٥هـ)
- مختصر الشيخ خليل بن إسحاق (ت ٧٧٦هـ) ويمثل آخر خطوات التأليف الفقهي في المذهب المالكي .
- المختصر الفقهي لابن عرفة: محمد بن محمد الورغمي (ت ٨٠٣هـ)
- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الحكام: لإبراهيم ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ).
- تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام: لمحمد بن محمد بن عاصم (ت ٨٢٩هـ).
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب: لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٥٩١٤هـ).